الفرص الاستثمارية في العراق

اعداد: انعام علي عبد
اشراف: أ.د فارس مهدي محمد

2/3/2023

المقدمة

شهد العالم خلال العقدين الماضيين حركة واسعة في تدفقات رأس المال لاسيما في الدول النامية بعد ان اقتنعت هذه الدول بان تحقيق النمو وتحسين المستويات المعيشة لمواطنيها لا يتم الا بالانفتاح على الاستثمار الخارجي.

فتسعى الدول الى استغلال المزايا المتوفرة لديها من اجل تهيئة بيئة استثمارية مناسبة يمكن من خلالها جذب الاستثمار الخارجي الذي يعمل على توفير وجذب تكنولوجيا ورؤوس أموال على المستوى المحلي والعالمي.

ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن للدول ان تزيد من عائداتها و تطوير إيراداتها بما يعزز مركزها و يدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة و الصراع و هي بهذا ترفع قدراتها التنافسية ولذلك تحاول ان توفر مناخ الاستثمار الملائم و الذي يمكن ان يجلب المستثمرين و يشجعهم على إقامة استثماراتهم.

وعملت معظم الدول النامية ومنها اقطارنا العربية على اعتماد سياسة تعمل على جذب استثمارات للمنطقة العربية وعلى رغم ما اتخذته من اجراء لتشجيع الاستثمار الا انها لم تحقق المعدلات المستهدفة للتنمية بسبب جملة من الجوانب التشريعية والمؤسساتية والفرص والإمكانات المتاحة امام رأس المال.

واقع الاقتصاد العراقي و السياسات الاقتصادية المطبقة فيه

رغم ان الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة الا انه ضل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجية المتمثل بالنفط على الناتج المحلي الإجمالي. وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سبب في عدم تحقيق النمو الاقتصادي بكونها تتسم بالمركزية مما افقد الكفاءة التنافسية و كان القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي اما القطاع الخاص فكان دوره هامشياً و لقد كان للسياسات التي اعتمدت سابقاً سبباً في حدوث اختلالات هيكلية و يعود الى جملة من الأسباب منها الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بالعراق منذ بداية الثمانينات المتمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي و كذلك الفترة بعد عام 2003 و ما صاحبها من جملة من التغيرات السياسية و الاقتصادية فعلى العراق ان يستغل افضل الفرص المتاحة طالما انه يفتقر لأحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة في معظم القطاعات سواء كانت سلعية ام خدمية او توزيعية حيث لاحظ ان مجموعة الأنشطة السلعية تمثل اكثر من ثلثي ناتج الإجمالي المحلي حيث بلغت نسبتها في عام 2002 نحو 82% و انخفضت في عام 2003 الى 78%. ويأتي قطاع التعدين والمقالع في المرتبة الأولى اذ يشكل نسبة 70% في حين لا تشكل الزراعة سوى 8% مما يؤشر الى خلل كبير في أداء هذا القطاع رغم كونه يمثل النشاط الذي يعتمد عليه نصف المجتمع في معيشتهم اما القطاع الصناعي فكانت نسبته متدنية لا تشكل الا 1.5% بسبب الظروف السياسية والحروب والحصار أدت الى تدمير المنشئات الصناعية ولاسيما المنشئات الكبيرة المملوكة للقطاع العام.

الإمكانات الاقتصادية المتاحة في العراق

ان من شروط جذب الاستثمارات الخارجية هو الثقة التي يمكن ان تتحقق للمستثمر لاستثمار أمواله في العراق وهذه الثقة تستند الى مقومات سياسية و امنية و أخرى اقتصادية المتمثلة في الاستقرار السياسي و التشريعي لحماية رأس المال المستثمر.

ومن اهم الفرص و الإمكانات المتاحة في العراق تتمثل في:

اولاً: الموارد البشرية (القوة العاملة)

يعد العمل اهم عنصر في العملية الاستثمارية و مصدر هذا العنصر هو سكان القطر و بما ان العراق يعتبر من الشعوب التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني التي تبلغ 2.8% عام 2004 الذي يقدر عدد سكانه ب27 مليون نسمة و فئة القادرين او النشطين اقتصادياً 44% من حجم السكان و التي تختلف من محافظة الى أخرى. ويمكن الاستفادة من هذه القوة العاملة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ثانياً: الموارد الطبيعية

يمتلك العراق كثيراً من الموارد الطبيعية والتي تمثل عنصر انتاجي لكثير من الأنشطة الاقتصادية المربحة و من جملة هذه الموارد هي الموارد المائية باعتبار ان المياه مورد أساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية حيث لا يقوم مشروع استثماري الا بوجود مياه صالحة للاستثمار كالمشروعات الزراعية و الصناعية و السياحية و قد من الله على العراق بنهري دجلة و الفرات إضافة الى هطول مياه موسمية مما يشكل مصدر أساسي للتنمية اذا ما استغلت بشكل جيد حيث تستخدم الامطار في الزراعة الديمية لزراعة محاصيل الحنطة و الشعير و اعتماد على الأنهار في الزراعة المروية.

ثالثاً: موارد الطاقة

يعد العراق من الدول الذي يمتلك احتياطات كثيرة من موارد الطاقة و لاسيما النفط و الغاز حيث يطفو العراق على بحيرة نفط و يقدر العدد الاحتياطي 115 مليار برميل و يمثل المرتبة الثالثة في احتياطي النفط بالعالم. ولكن تواضع المستلزمات و القدرات الفنية حالة دون إمكانية تطوير الإنتاج, الامر الذي يتطلب استثمارات كبيرة يمكن ان

يساهم فيها رأس المال الخارجي و لاسيما ان الحكومة العراقية تسعى الى توقيع عقود في مجال الاستكشافات و الإنتاج

أهم المزايا و المحفزات الاستثمارية في العراق

نص القانون العراقي على ان المستثمرين في العراق سواء كانوا أجانب ام عراقيين يتمتعون بكل مزايا و التسهيلات التي تضمن استمرار و نجاح مشاريعهم الاستثمارية و من اهم هذه المزايا:

1- ان يمتلك المستثمر الأراضي التي يتم تخصيصها للمشروعات بشرط عدم تعارضها بالتصميم
2- يجوز لأي مستثمر ان يمتلك الأراضي التي خصصتها الدولة
3- يتمتع بكل القروض والمساعدات
4- يتم اعفاء المشاريع من الضرائب لمدة عشر سنوات
5- يتم اعفاء المشاريع السكنية من الفرز و الرسوم و الضرائب
6- يتم اعفاء المنقولات المستوردة من الرسوم الجمركية اذا تم إدخالها الى الدولة في فترة انشاء المشروع
7- اعفاء قطع الغيار من الضرائب الجمركية
8- يلزم خدمات الماء والكهرباء تقديم تسهيلات للمستثمرين
9- حق تداول الأموال المالية سواء باسهم او سندات
10- إعطاء حق توظيف العمالة الأجنبية

مجالات الاستثمار

1- القطاع النفطي
2- المجال الزراعي
3- قطاع التعدين
4- مجال التشييد و البناء
5- الالكترونيات
6- الصناعة التحويلية
7- الصناعات الغذائية

و من اجل توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لتحفيز الاستثمار الأجنبي يجب توفير بنية تحتية مناسبة من مطارات و موانئ و اتصالات و مياه و كهرباء و تعليم و صحة و غيرها وتوفير بيئة استثمارية مستقرة تتسم بعجز طفيف في الميزانية العامة حيث يمكن تمويلها بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية او الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية و كذلك تأسيس مجموعة من المصارف الحديثة لتشجيع الاستثمار العربي و تسهيله و كذلك توفير الحماية الأمنية للمشاريع المقامة.

الافاق المستقبلية للقطاعات الاستثمارية في محافظة البصرة

اولاً: القطاع النفطي

يتم من خلال تطوير طاقة إنتاجية جديدة و استكمال برامج الاستكشاف و التنقيب عن النفط و كذلك استخدام الغاز الطبيعي في أوسع القطاعات الاقتصادية و تدريب و تأهيل الملاك النفطي و تشجيع القطاع الخاص العراقي على العمل في الصناعة النفطية بمختلف مراحلها و فروعها

ثانياً: القطاع الصناعي

ان تطوير القطاع الصناعي من خلال تحديث الآلات و المكائن و المعدات للمصانع القائمة و القيام بدراسات للمفاضة بين بقاء الشركات الصناعية التابعة للدولة حالياً ضمن ملكيتها و ادارتها او تحويل ملكيتها للقطاع الخاص او المختلط و كذلك دعم انشاء المشاريع الصناعية الجديدة التي تعتمد على المواد المحلية المتاحة و تشجيع الاستثمار فيها

ثالثاً: القطاع الزراعي

من خلال دعم الفلاحين و المزارعين و توفير المواد الأولية اللازمة لهم و توفير الحماية لهم من المنافسة الأجنبية غير العادلة و استغلال الأراضي الصالحة للزراعة

رابعاً: قطاع السياحة

وجود فرص للاستثمار السياحي و تشجيع الشركات للدخول في هذا المجال في بناء الفنادق و توفير وسائل النقل و انشاء المطاعم و المدن السياحية و مراسي للزوارق و إقامة مدن العاب و منتزهات